نص ردن

▪ علاء حسن

عـــفـــجـــاوي

مدينـة عفج في محافظـة الديوانيـة اشهر من نار علـى علم لدى العراقيـين ، وهـي معروفـة بصناعة الخناجر ، مثـل بقية المدن العراقيـة الاخـرى وخاصة في الجنـوب فالشطـرة تخصصت بصناعـة النعـل والحـي بنسـج البسـط والاغطيـة الصوفيـة والخنجـر العفجـاوي وبمـا يحمـل مـن مواصفـات تختلف عن الخناجر الاخرى حمله وسط الحزام الوجهاء والاعيان وعلية القـوم ، فارتبـط بهـم ، حتى اصبـح خاصا بهم ، ولذلـك اقتصر حمله على فئة معينة ، وصار العفجاوي علامة للتفاوت الطبقي ، وحيا الله مدينة عفج بصنعها الخناجر .

الخنجـر دخل الى المشهد السياسـي العراقي من اوسع الابواب ، فهنـاك من اتهم من يحمل هذا الاسم بتمويل قائمة معينة ، طالما انتقدت بعرقلة مسار العملية السياسية والارتباط بدول اقليمية واثارة الازمات ، واعضـاء القائمة يحملون الخناجر العفجاوية دائما لاعتقادهم بانهم يتعرضون للتهديد من شركائهم .

منذ اعـلان الانتخابات التشريعية ، ثم اعـادة عملية الفرز والعد يدويـا ، واللجوء الى المحكمة الاتحاديـة لتفسير الكتلة النيابية الاكـبر صاحبة الحق في تشكيل الحكومة ، كانت مفردة الخنجر تـتردد علـى اكـثر مـن لسـان ، وفي العـراق يكـون الطعـن من الخلـف ، لان النبلاء والفرسان غادروا الساحة نتيجة تصفيتهم وملاحقتهم من قبل النظام السابق او اعتزالهم العمل السياسي ، والعفجاوي عندما كان يحمله ابناء الجيل السابق ، لم يستخدم للغدر وانما لتحقيق الكشخة ، قبل شيوع استخدام الورور ابو البكرة اي المسدس .

عضـو في ائتـلاف ائتلاف دولة القانون فشـل في الحصول على عشـرة اصـوات في الانتخابـات التشريعية معـروف باطلالته اليومية على شاشات الفضائيات الحزبية اعلن بان زعيم القائمة العراقيـة ، اياد علاوي ، ورئيس اقليم كردستان مسعودبارزاني ، ورجـل الاعمـال العراقي المقيم في عمان خميـس خنجر اتفقوا على تاسيس شركة نفطية ، وهذا الاتفاق هو سبب اندلاع الازمة السياسيـة واتسـاع الخـلاف بـين الحكومـة الاتحاديـة واقليم كردستـان ، عضو دولـة القانون في بعض الاحيـان يطرح نفسه محـلـلا سياسيا ليس الوحيد في الاشارة الى دور خميس خنجر في المشهد السياسي .

نواب واعضاء واتباع وانصار ومؤيدي دولة القانون واستنادا الى تصريحاتهـم عـبر وسـائل الاعلام اكـدوا اكثر مـن مرة ان خميـس خنجر هو ممول القائمـة العراقية ، وطبقا لاحد المقربين مـن رجل الاعمال فـان خنجر يستقبل يوميـا في منزله او مكتبه في عمـان شخصيات مقربة من رئيـس الحكومة ، ومنهم النائب عزت الشابنـدر ، ورئيس الكتلة خالد العطية والقيادي في حزب الدعـوة عبد الحليم الزهيري فضلا عن مسؤولين ، وضباط كبار في الجيـش ، وسفير العـراق في الولايات المتحـدة جابر حبيب جابـر ومستشـار الامـن الوطنـي فالـح الفياض ، وكل هؤلاء علاقتهم بخنجر دهن ودبس ، وهم على استعداد ان يبرموا معه العقود لاعادة البنية التحتية المدمرة.

عاصفة الاتهامات ضد خنجر توقفت من قبل نواب دولة القانون لان الرجـل بـذل جهـودا كبـيرة لتحقيـق المصالحـة الوطنيـة ، واستقبـل العشرات من المسؤولين في محطة عمان قبل انطلاقهم الى عواصم اوربية ، وعلى المحلل السياسي خبير دولة القانون ان يكشـف حجم ومبالغ العقود المبرمة مـع مؤسسات حكومية بحضور واشراف خميس .

القائممقامية: نسبة الإنجاز ١٣٪.. والطرق والجسور تؤكد أنها ٣٥٪

بعد مضي ثلثي مدة التنفيذ.. "طريق الموت" في كربلاء ينتظر إنجازه

□ كربلاء / أمجد علي

يساور أهالي قضاء عين التمر الخوف، كلما أرادوا الذهاب إلى مدينة كربلاء، لاضطرارهم سلوك الطريق ذي الممر الواحد المؤدي إلى المدينة، الذي أطلقوا عليه "طريق الموت" لكثرة ما شهده من حوادث سير أودت منذ عقود بحياة العشرات من المارين به.

المخاوف نفسها يعيشها موظفو معمل إسمنت كربلاء، طوال الوقت الذي تقضيه السيارات التـي تقلهـم لمسافة ٨٥ كم هـي طول "طريق الموت".ويوضـح المهندس حيـدر الزيـدي، وهـو موظـف في معمل إسمنت كربلاء، "لا يمكن الوصول إلى المعمل إلا عبر طريق الموت الذي يمر بالمنطقة الغربيـة كلها، وهو نفسه طريق الحج البـري، فهو طريق إستراتيجي دولي".ويضيـف "الطريق تسلكـه سيارات ومركبـات مـن مختلـف الأحجـام، سيارات الصالـون، الباصـات الصغيـرة (الكيـات)، والمتوسطة (الكوسترات)، والكبيرة، وكذلك مركبات الحمل، ولطالما شهد الطريق حوادث سير مفزعة".

ويؤكـد الزيـدي "منـذ إنشـاء المعمـل في ثمانينـات القـرن الماضـي ولغايـة الآن، العشرات من موظفي المعمل إما لقي مصرعه أو أصيـب بعـوق جـراء حـوادث السـير".

ويختتـم الزيـدي حديثه بالقـول: "كثيرا ما طالبنـا بإضافة ممـر آخر للطريـق، وفرحنا حين تمـت الاستجابـة لهذه المطالـب، ولكن لغايـة الآن لم ينجز العمـل". المواطن حسين قـادر من أهـالي عـين التمر، يقـول: "طريق المـوت يحصـد يوميـا أرواح المواطنـين، وبإمـكان أي مسؤول أن يشاهد ذلك".ويرى قـادر أن "لا نفع من الصيانـة أو إصلاح هذا الطريق فستعـود المطبات بعد فترة قصيرة، إذ هناك مشكلة تتمثل بمركبات الحمل المارة بالطريـق يوميا، ولابـد من تعبيـد ممر ثان فليس مـن المعقول أن يبقـى الطريق باتجاه واحد". من جهتـه، حذر قائممقام قضاء عين التمر محفوظ سطـاي، في حديثه لـ"المدى"، مـن بطء تنفيذ مشروع طريق الإياب الرابط بين مدينتـه ومركز محافظة كربـلاء، وقال: "هنـاك حـوادث مروريـة كثـيرة يشهدهـا الطريـق حتى لا يـكاد يمر يومـان اثنان بلا حوادث".وأضاف "نسجل شهريا ما بين ١٥ – ١٧ حـادث سـير، وبطبيعة الحال يختلف حجـم الخسائر البشريـة والمادية من حادث إلى آخر".وبـين سطـاي "منذ مـا يزيد على ١٦ شهرا بدأت إحدى شركات وزارة الإعمار والإسكان بتنفيذ مشروع الممر الثاني، بكلفة ٢١ مليارا و٨٠٠ مليـون دينار"، مشيرا إلى أن "السقـف الزمني لإنجاز المشروع عامان، مـا يعنـي إنـه لم يتبق سـوى ثمانيـة أشهر مـن المدة في حـين لم تتجـاوز نسبة الإنجاز ١٣٪".

وتسـاءل سطـاي "هنـاك تلكـؤ في المرحلـة الأولى مـن المشـروع التـي يبلـغ طولها ٤٥ كـم، ثم تليهـا المرحلة الثانيـة بنفس الطول، بالتـالي إذا كانـت المرحلـة مـا زالـت متلكئة فمتى ستنجـز وكم يستغرق انجـاز المرحلة الثانية".لكـن مديرية طرق وجسور كربلاء، ذكـرت لـ"المدى" علـى لسان مديرهـا رئيس مهندسـين سامـر مرتضى مجيـد، أن "نسب الانجـاز متقدمـة في مشـروع الممـر الثاني لطريـق كربـلاء عـين التمـر وهـو يحظـى باهتمـام وزارة الإعمـار كونه مـن المشاريع الإستراتيجيـة للهيئـة العامـة للطـرق والجسـور". وبـين مجيـد "نسبـة الانجاز الفعلـي ٣٥٪ وليس ١٣٪ كما ذكـر قائممقام عـين التمر، وبإمـكان أي زائـر للمشروع أن يلمـس كثافـة الجهد المبـذول حاليـاً لإنجاز المشـروع"، مضيفـا "هنـاك مناطـق وصلت إلى مرحلـة فرشـ الإسفلت بعـد أن تم فرش الحصى المكسر فيها".

ولفـت مجيـد إلى أنـه "بالرغم مـن مواصلة مـلاكات المديريـة أعمـال صيانـة الطريـق الحالي، إلا أن عـدم التزام أصحاب المركبات بالحمـولات المسموح بهـا يتسبـب بأضرار كبـيرة في مناطق عدة على امتداد الطريق".

ودعا مجيد من اجل تقليل الحوادث المرورية إلى نشر دوريات لشرطة المرور على الطريق للحـد مـن السرعـة العاليـة، والحمـولات الزائـدة للمركبـات، مشـددا علـى ضـرورة تطبيـق الضوابـط والتعليمـات المروريـة بشـأن أهليـة سائقـي السيارات مـن ناحية العمـر وحصولهـم علـى إجـازات السـوق والحفاظ على ممتلـكات الدولة من الأسيجة الواقية والعلامات التحذيرية.

الكهرباء تحمّل وزارة النفط انخفاض إنتاج الطاقة في البلاد

بغداد / المدى

حمل المتحدث الرسمـي باسم وزارة الكهرباء، وزارة النفط مسؤولية انخفاض إنتاج الطاقة الكهربائية في البلاد، بسبـب "تنصل" الأخيرة من وعودها بتجهيز الوحدات التوليدية بالوقود.

وقـال مصعـب المدرس، في بيـان صحفـي تلقـت "المـدى" نسخة منـه: إن "وزارة النفط تنصلت عن مسؤوليتهـا في أكـثر مـن مناسبـة وخاصـة خـلال اليومين الماضيين بخصوص توفير الوقود للوحدات التوليدية العاملة".وأضـاف إن ذلك "أدى إلى توقف الخـط الإستراتيجي المغذي لمناطق الوسط والشمال والفـرات الأوسط، وبالتـالي توقف وحدات محطات الموصـل والتاجي والمسيب الغازيـة"، مشيرا إلى أن هذا تسبب بـ"فقـدان ٧٠٠ ميكاواط، فضلاً عن فقدان ٢٢٥ ميـكاواط في الوسـط والجنـوب، وانخفاض إنتاج الطاقة إلى نحـد ٨٠٠٠ ميكاواط".

ونبه المدرس "بالرغم من الجهـود الاستثنائية التي تبذلهـا مـلاكات وزارة الكهربـاء، ابتداء مـن الوزير ونـزولاً إلى أصغـر المنتسبـين في السلـم الإداري، بهـدف رفـع الطاقـة الإنتاجيـة لمنظومـة الكهربـاء الوطنية، والتـي أثمرت في الأسبوع الماضي وصول الطاقة الإنتاجية إلى ٨٨٥٠ ميكاواط، على الرغم من توقف عدد من الوحدات التوليدية بسبب شح الوقود وانخفاض ضغط الغـاز، إلا أن الحفاظ على ديمومة القـدرة الإنتاجية يتطلب الإسنـاد المتواصل بالوقود من قبل وزارة النفط".

البيئة تطلق عدداً من الدرجات الوظيفية لحملة الشهادات العليا

□ بغداد / المدى

أطلقت وزارة البيئة عدداً من الدرجات الوظيفية لتعيين حملة الشهادات العليا الماجستير والدكتوراه، على ملاكها.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة أمير علي الحسون، في بيان صحفي تلقت "المدى" نسخة منه: إن "الوزارة دعت حملة شهادات الماجستير والدكتوراه وضمن الاختصاصات المطلوبة للتعيين فيها بهدف تطوير عملها". وبين أن الاختصاصات المطلوبة هي علوم الجو، والحياة، والزراعة، والتربة، والكيمياء، والهندسة البيئية، والقانون. وأضاف الحسون "وزارة البيئة تتحمل مسؤولية كبيرة في إدارة ملفات خطيرة ومهمة، وخاصة في مجالات حقول الألغام، والوقاية من الإشعاع، والتلوث البيئي، والتصحر، ومصادر المياه، وتلوث الهواء، والتلوث الصناعي، بغية ضمان سلامة البيئة"، مشيرا إلى أن لدى الوزارة مديريات في جميع المحافظات.

ناشدوا الوكيل الأقدم لوزارة الداخلية حل مشكلتهم

ضباط حماية منشآت في ذي قار لم يتسلموا رواتبهم منذ ثمانية أشهر

□ الناصرية / حسين العامل

كشف عدد من ضباط حماية المنشآت الحيوية في ذي قـار، أنهـم لم يتسلمـوا رواتبهـم منـذ ثمانية أشهـر، رغم عـدم انقطاعهم عن وظائفهـم منـذ العـام ٢٠٠٣ ولغايـة الآن، مناشديـن الوكيـل الأقدم لـوزارة الداخلية التدخـل لحـل مشكلتهـم بعـد أن يئسوا من مراجعة الوزارات والدوائر المعنية.

وجـاء في شكوى معـززة بالوثائـق ونسخ مـن كتب المخاطبـات بين وزارتـي الداخلية والماليـة وردت إلى مكتـب "المـدى" في محافظـة ذي قـار، "نحـن مجموعـة مـن الضبـاط المنتسبـين إلى مديريـة حمايـات منشـآت ذي قـار، البالغ عددنـا ٢٣ ضابطا بصفة حارس أمني وحسب الأمر الإداري ٢٩٨٠ في ٢٠١١/١/٢٢ الفقـرة (د)، لم نتسلـم رواتبنـا منـذ شهر كانـون الثاني ٢٠١٢ وحتـى الآن، بسبـب امتناع خزينة محافظـة ذي قار عن صرف رواتبنا بحجة عـدم تجديـد العقد، علمـا أننـا مستمرون بالدوام الرسمـي في مديريتنا منذ ٢٠٠٣ ولغاية الآن".

وأضـاف الضبـاط في شكواهـم "وحـين راجعنـا وزارة الداخلية بهذا الخصوص، فاتحـت الـوزارة بدورهـا وزارة الماليـة بالإيعاز إلى خزينة ذي قار صرف رواتبنا بالاعتمـاد علـى الأمـر الإداري المذكـور آنفـا، الصادر من قسـم التعيين في وزارة الداخليـة كـون المنتسبين يحملـون صفة ضابط في الوزارة".

وأشـاروا إلى أن "مديريـة الخزينـة في المحافظـة رفضت مجـددا صـرف رواتبنا وذلـك بموجـب كتابهـا المرقـم ١١٧٤ في ٢٠١٢/٨/٦، وطالبتنـا بنسخة من تجديد العقد مع وزارة الداخلية، علماً أن الوزارة تعتمـد الأمـر الإداري ٢٩٨٠ المذكـور في صـرف رواتـب المنتسبـين ولا تتعامـل بتجديد العقود".

وتابع الضباط "هذا ما جعلنا في حيرة من أمرنـا، حيـث قمنا بالعديد مـن المراجعات للـوزارات المعنيـة، لكـن دون جـدوى"، مؤكدين "زملاؤنـا في المحافظات الأخرى تصـرف لهـم الرواتـب بصـورة طبيعيـة ووفق نفس الأمر الإداري المذكور".

وناشـد الضبـاط في شكواهـم "الوكيـل الأقـدم لـوزارة الداخليـة عدنـان هـادي الأسـدي، التدخل لحـل مشكلتنـا المتمثلة بصرف رواتبنا كوننا نعيل عائلات كبيرة، كمـا نناشد الوزارة تثبيتنـا على ملاكها إذ أننا نعمـل في مديرية حمايات منشآت ذي قار منذ العام ٢٠٠٣ ولغاية الآن".

مدير خزينة ذي قار وكالة سالم صبر عبد، عزا لـ"المدى" أسباب قطع رواتب الضباط المذكوريـن، إلى أن دائرتـه خاطبت وزارة الماليـة بهـذا الصـدد والأخـيرة بدورهـا فاتحـت وزارة الداخليـة بهـذا الشـأن، "ونحـن حاليـا بانتظـار الرد مـن وزارة الداخلية".

وأوضـح عبـد "صـرف رواتـب الضبـاط المذكوريـن لعـام ٢٠١٢، يتطلـب تجديـد عقود عملهم مع وزارة الداخلية وذلك طبقا لتعليمات تنفيذ الموازنة للعام المذكور".

مـن جانبـه، أبدى محافـظ ذي قـار طالب الحسـن، في تصريح لـ"المـدى"، اهتمامه بقضيـة الضبـاط المذكوريـن، مؤكـدا أنه سيتابـع قضيتهم مع الجهـات المعنية بعد اطلاعه علـى حيثيات القضيـة وأولياتها، داعيـا الضبـاط المقطوعـة رواتبهم تقديم طلب إلى مكتبه يتضمن الأوراق المطلوبة.

إصابة ٤٠٪ من دواجن الديوانية بمرض (IP)

□ الديوانية / تحسين الزركاني

أعلنت الحكومة المحلية في الديوانية، إصابة ٤٠٪ من دواجن المحافظة بمرض (IP)، مما أدى إلى هلاك أعداد كبيرة منها، مؤكدة تزويد المستشفيات البيطرية بكميات كبيرة مجانا من لقاح المرض خلال الأيام المقبلة. وقال المستشار الزراعي لمحافظ الديوانية علي مانع لـ"المدى برس": إن "المحافظة شهدت إصابات بمرض (IP) الذي يصيب الدواجن، بنسبة تجاوزت الـ٤٠٪، وهي نسبة كبيرة جدا، على محافظة تعتمد على الزراعة والثروة الحيوانية موردا أساسيا لها"

ولفت إلى أن "نسبة المرض هذا العام انخفضت عما كانت عليه في العام الماضي، ونتوقع انخفاضها إلى ٣٪، إذا ما تم تلقيح جميع حقول الدواجن باللقاح البيطري الجديد". وأوضح مانع أن "الشركة العامة للبيطرة زودت جميع المستشفيات والمستوصفات البيطرية في الديوانية (١٨٠ كم جنوب بغداد)، وللمرة الأولى بلقاح ضد مرض (IP) الذي يصيب الدواجن، ليتم تلقيح جميع أفراخ الدواجن للحد من انتشار المرض". وأضاف مانع أن "اللقاح سيوزع في جميع المستشفيات والمستوصفات البيطرية مجانا على أصحاب الحقول، على أن تتم عملية التلقيح تحت إشراف تلك المؤسسات لضمان تلقيح جميع حقول المحافظة". وطالب مانع الحكومة الاتحادية بـ"إنشاء مختبرات تخصصية، للكشف المبكر عن الأمراض الوبائية التي تصيب حقول الدواجن في البلاد، فانعدامها بالمحافظات الزراعية يؤخر تشخيص الأدوية للإصابات التي تصيب الثروة الحيوانية، وتسبب الضرر الكبير في الاقتصاد الوطني، بسبب انتظار الشركة العامة للبيطرة، نتائج الفحص بعد إرسالها إلى المختبرات الأوروبية، التي تستنزف كثيرا من الوقت، وتكون سببا في انتشار الأمراض والأوبئة التي تصيب الثروة الحيوانية". وتعتمد محافظة الديوانية بشكل كبير على الزراعة وتربية المواشي والدواجن، كمورد اقتصادي لها، وتضم الديوانية أكثر من ٩٤٣ قرية، تضم قرابة ألف حقل للدواجن وتربية المواشي، تغطي نصف حاجة المحافظة من البيض واللحوم ومشتقات الألبان.

يذكر أن محافظة الديوانية شهدت في العام الماضي إصابات بمرض (IP) بنسبة تجاوزت الـ٦٠٪.

على خلفية احتجاج نظمه الإعلاميون في المحافظة

مدير شرطة بابل يتراجع عن قرار منع الصحفيين من أداء أعمالهم

□ الحلة / إقبال محمد

بعـد مضايقـات وإجـراءات تعسفيـة تعرض لهـا الصحفيـون والإعلاميـون في بابـل، بسبـب منعهـم مؤخـرا مـن تغطيـة الأخبـار وخاصـة الأمنيـة منها، وعد مدير شرطة المحافظـة وكالة اللواء الركن صباح الفتلاوي بتوفير "مناخات صحية" للعمل الصحفي.

وقـال الفتلاوي، خـلال لقائه عددا مـن ممثلي وسائل الإعـلام في بابـل، وحضرتـه "المـدى": إن "شرطـة المحافظـة تعمـل في خدمـة الإعـلام كونه يمثـل مرآة الحقيقة التي يتطلع إليها المواطن لنقل الحقائق".

ونفـى الفتـلاوي "صـدور أيـة أوامـر تقضـي بمنـع وسائل الإعـلام من تغطية الأحداث الأمنية، باستثناء التصويـر"، معـلـلا منع التصويـر بـأن "مشاهد الدم تصيب المواطنين بالحزن"، مؤكدا أن مديرية الشرطة ستتخـذ عـدة إجـراءات لتسهيـل عمـل الصحفيـين وتحركهـم في المحافظـة، فضلا عـن تزويدهم بجميع المعلومـات عـن الأحـداث الأمنية بمـا لا يتعارض مع مقتضيـات التحقيـق في بعـض القضايـا الإرهابيـة والجنائية.

وتأتـي تصريحـات الفتـلاوي علـى خلفيـة احتجاج بعـض الصحفيـين والإعلاميين في بابـل، على خلفية الأوامـر التـي تحدث عنهـا بعـض عناصـر الشرطة، تقضـي بمنع وصول الصحفيين إلى مواقع الحوادث، وحجب المعلومات المتعلقة بعمليـات الدهم والاعتقال والحوادث الأمنية عنهم.

عدد مـن الصحفيـين والإعلاميين، أعربـوا لـ"المدى"، عـن استغرابهم من الإجراءات الجديـدة التي اتخذت ضدهـم مؤخـرا، متمنـين أن تطبـق تعليمـات اللواء الركـن صبـاح الفتـلاوي بتوفـير المناخـات الصحية والملائمـة لعملهـم في المحافظة بما يتـلاءم مع مبادئ حرية التعبير والشفافية.

إذ قـال علـي السباك مراسـل جريدة "الصبـاح" شبه الحكوميـة: إن "إجـراءات جديـدة اتخذتهـا مديريـة شرطـة بابـل بعـد تـولي صبـاح الفتـلاوي منصبـه مديرا لشرطـة المحافظة، تمثلت بمنـع الصحفيين من الوصـول إلى مـكان الحـادث، وعـدم تزويـد وسائل الإعلام بالأخبار الأمنية".

وأضاف "هذه إجراءات غير مسبوقة، كونها تتضارب مع حريـة الصحافة، ومبـدأ الشفافيـة، وتساعد على انتشـار الشائعات بسبـب عدم تمكـن وسائل الإعلام مـن الحصول على المعلومات مـن مصادرها الدقيقة"، مشددا "أنها إجراءات مرفوضة ولابد من إعادة العمل بالسياقات السابقة التي كانت سارية في المحافظة".

المراسـل الإذاعـي حسين الفنهـراوي، وصـف "الأمر الأخـير الذي أقره مدير شرطـة بابل بمنع الصحفيين مـن الوصـول إلى مناطـق الأحـداث ومضايقتهم عند دخول الأسـواق، قرار خاطئ وتجـاوز على الدستور وقانون حماية الصحفيين، وهو تكميم للأفواه".

وقـال الصحفي محمـد العباسـي: "نحـن كصحفيين وإعلاميـين في بابـل، نتعرض للكثـير مـن المشـاكل خاصـة من قبل الأجهزة الأمنيـة في المحافظة"، مبينا "قبـل عدة أيام منعـت أنا وزمـلاء آخرين من دخول منطقـة السـوق الكبـير لغرض إجـراء لقـاءات مـع المواطنين خاصة بالتبضع".

وأضاف "انتظرنا لأكـثر من ساعة على أمل أن يسمح لنا عناصر بدخول السوق لكن دون جدوى، فأجرى كل منـا اتصالات هاتفية بالمسؤولين في الحكومة المحلية وكذلـك مدير عام الشرطة اللواء الفتلاوي الذي لم يرد على اتصالاتنا، وأخيرا اضطررنا إلى ترك المكان".

أما الصحفـي ماضي الربيعي، فأكـد "لاشك أن بعض الأجهـزة الأمنية تفتقر إلى فهم العمـل الصحفي الذي يمثـل الحالـة الديمقراطيـة، ووسيلـة اتصـال بـين المواطـن والمسـؤول"، مستنكرا ما أسمـاه بـ"الحيف الذي يلحق بالصحفيين من قبل الأجهزة الأمنية".

فيما يصف الصحفي عدنان البيرماني تعامل الأجهزة الأمنيـة في محافظة بابـل مع الصحفيـين بالـ"جيد"، موضحـا "مـن خـلال مسيرتـي الإعلامية منـذ العام ٢٠٠٣ ولغايـة الآن كان تعامل الأجهزة الأمنية وقيادة شرطة بابل جيداً".

وتابـع "أنـا كصحفـي ومهني احـترم القوانـين التي تصـدر من الجهات الأمنية وعلـى كل مواطن تطبيقها إذا كانـت تصب في مصلحة المواطـن، كما أن الأجهزة الأمنيـة في المحافظـة هيـأت كل المستلزمـات ليقـوم الإعلامي بعمله ولم أر أية مضايقة من أي رجل أمن"، على حد قوله.